

Distr.
GENERALA/52/399
25 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
البند ٩٥ (أ) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو

مصادر تمويل التنمية

تقرير الأمين العام

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	٣ - ١	أولا - مقدمة
٢	٢٥ - ٤	ثانيا - مصادر تمويل التنمية
٣	٦ - ٥	ألف - الادخار المحلي في البلدان النامية
٤	٢٥ - ٧	باء - تحويلات الموارد الدولية إلى البلدان النامية
٤	١١ - ٧	١ - الادخار من أجل التمويل الدولي واقتناؤه من قبل البلدان النامية
٥	٢٥ - ١٢	٢ - التكوين المالي للتحويلات الصافية إلى البلدان النامية
١١	٣٤ - ٢٦	ثالثا - تعبئة الموارد المالية
١١	٢٨ - ٢٦	ألف - الحاجة إلى بيئة تمكينية
١١	٣٤ - ٢٩	باء - السياسة العامة للقطاع المالي المحلي
١٣	٤٢ - ٣٥	رابعا - التنمية وتمويلها في الألفية الجديدة

الجدول

٣	١ - الاستثمار والادخار في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية (١٩٩٥-١٩٨٠)
٩	٢ - المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، ١٩٩٦-١٩٨٠

أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ٩٣/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ الذي قررت فيه الجمعية أن تنظر في دورتها الثانية والخمسين في عقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية، وطلبت إلى الأمين العام أن يعد تقريرا عن المجالات الموضوعية.

٢ - وقد حصل منذ اعتماد القرار ٩٣/٥٠ عدد من التطورات المتصلة بهذا الموضوع. وقد أشارت الجمعية العامة، في الفقرة ٨٨ من المرفق الأول لقرارها ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٧ بشأن تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، إلى أنه "ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعقد، بشكل دوري، اجتماعا خاصا رفيع المستوى في موعد قريب من اجتماعات مؤسسات بريتون وودز نصف السنوية". وأشارت الجمعية العامة لاحقا، لدى اعتماد خطة التنمية إلى أنه ينبغي إيلاء العناية اللازمة بطرائق إجراء حوار حكومي دولي بشأن تمويل التنمية (قرار الجمعية العامة ٥١/٢٤٠، المرفق، الفقرة ٢٨٧). وورد في الفقرة ٤١ من تقرير الأمين العام المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج الإصلاح" (A/51/950) اقتراح بعقد جزء رفيع المستوى للجمعية العامة لمدة أسبوع وبأن يكون موضوع أول دورة من ذلك القبيل التمويل الدولي للتنمية.

٣ - ويركز هذا التقرير على مصادر تمويل التنمية والآليات الخاصة والرسمية التي تحول التمويل إلى استثمار. بيد أنه نظرا لاتساع الموضوع ولاعتبارات إجرائية أوسع نطاقا ترد مواد إضافية، علاوة على المواد في عدد من التقارير الأخرى المعدة للدورة الحالية للجمعية، ولا سيما تقرير الأمين العام عن التكامل المالي العالمي (A/52/406) وعن حالة الديون الخارجية للبلدان النامية في منتصف عام ١٩٩٧ (A/52/290). ومن جانبه، اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في أعقاب الجزء الرفيع المستوى الذي عقده أخيرا، استنتاجات متفقا عليها تتعلق عدة منها أيضا بتمويل التنمية^(١).

ثانيا - مصادر تمويل التنمية

٤ - تمثل مسألة كفاية المدخرات العالمية لتلبية الطلبات المالية المتعاظمة للاقتصادات المتقدمة النمو والنامية والتي تمر بمرحلة انتقالية شاغلا دوليا منذ سنوات عدة. وقد تركز النقاش على الضغط الذي قد تسلطه على المدخرات العالمية المزيج الناجم عن عجز القطاع العام في الاقتصادات الصناعية والطلب المتسع باستمرار على الاستثمارات في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ويخشى أن يؤدي النقص في المدخرات إلى الضغط صعودا على أسعار الفائدة الحقيقية في العالم مما قد يؤدي بدوره، في جملة أمور، إلى إضعاف النشاط الاقتصادي الإجمالي وتشبيط الاستثمار اللازم. ومن منظور إنمائي، يمكن معالجة المسألة على أساس توليد المدخرات محليا والتحويل المحتمل للموارد المالية من الخارج.

ألف - الادخار المحلي في البلدان النامية

٥ - وقد اعتمدت اقتصادات البلدان النامية، شأنها في ذلك شأن سائر الاقتصادات، اعتمادا رئيسيا على مدخراتها المتولدة محليا في تمويل استثماراتها (انظر الجدول ١). وقد استطاعت هذه البلدان إجمالا في التسعينات أن تستثمر قدرا أكبر مما سمحت به مدخراتها الذاتية، وذلك بفضل التحويلات الصافية الإيجابية للموارد من الخارج. بيد أن المتوسط الإجمالي لهذه التحويلات الصافية لم يتجاوز نسبة ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان. أما اقتصادات بلدان شرق وجنوب آسيا التي لها أعلى متوسط لمعدلات الاستثمار في جميع البلدان النامية، فهي تتسم أيضا بأعلى متوسط لمعدلات الادخار. ولم تتعد التحويلات الصافية إلى هذه المنطقة نسبة ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي الصين وهي البلد الذي له أعلى معدل للاستثمار، تجاوز معدل الادخار المحلي معدل الاستثمار. وقد جاءت التحويلات الصافية إلى أمريكا اللاتينية في التسعينات إيجابية، ولو ضئيلة نسبيا، بعد أن مرت بمرحلة سلبية في الثمانينات. وقد استلزمت أفريقيا قدرا كبيرا من التحويلات الصافية (نسبة إلى ناتجها المحلي الإجمالي) بسبب هبوط معدلات الإدخار المحلي خلال الفترة الطويلة التي تميزت بتقلص دخل الفرد، الذي لم يتسن وضع حد له إلا في الآونة الأخيرة^(١).

الجدول ١ - الاستثمار والادخار في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية (١٩٨٠ - ١٩٩٥)
(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

الادخار المحلي الإجمالي				الاستثمار المحلي الإجمالي				
١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	
٢٦,٧	٢٥,٩	٢٣,٩	٢٩,٠	٢٧,٣	٢٥,٢	٢٣,٣	٢٥,٩	الاقتصادات النامية
١٩,٥	٢٢,١	٢٣,٨	٢٣,٦	١٩,٧	١٩,٨	١٩,١	٢٤,٨	أمريكا اللاتينية
١٦,٧	١٩,٣	٢٠,٨	٣٠,٠	٢١,٨	٢٢,٦	٢٠,٧	٢٥,١	أفريقيا
٢٤,٢	٢٤,٣	١٩,٥	٤٠,٩	٢٢,٠	٢٣,١	٢٠,٧	٢٣,٧	غربي آسيا
٣٠,٤	٢٨,٩	٢٤,٢	٢٣,٨	٣١,٩	٢٩,٣	٢٤,١	٢٦,١	شرق وجنوب آسيا*
٤٢,٠	٣٧,٥	٣٣,٧	٣٤,٩	٤٠,٥	٣٤,٧	٣٧,٨	٢٥,٢	الصين
٢١,٩	٢٢,٣	٢١,٨	٢٣,٧	٢١,٢	٢٢,٢	٢١,٤	٢٣,٤	الاقتصادات المتقدمة النمو

المصدر: دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٧ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.97.II.C.1 و Corr.1)، الجدولان ألف - ٥ و ألف - ١١.

* باستثناء الصين.

٦ - يوحى ارتفاع معدلات الادخار في بعض الاقتصادات المتقدمة النمو بإمكانية زيادة المدخرات في البلدان ذات معدلات ادخار منخفضة. وتتمثل صعوبة هذه المسألة في كيفية تحقيق ذلك. فأولاً، يشكل اطراد وارتفاع نمو الدخل عاملاً هاماً في رفع معدلات الادخار. وهكذا من شأن السياسات الرامية إلى نشر هذا النمو في مزيد من البلدان النامية أن تؤدي إلى خلق إمكانية بدء دورة نشطة من نمو الدخل تولد مزيداً من المدخرات التي تفضي إلى مزيد من النمو. وثانياً، يؤدي تقليص العجز الضريبي - أي خفض الادخار السلبي العام - إلى زيادة الادخار الوطني بوجه عام^(٣). وهناك عامل ثالث هو تحرير وإصلاح القطاع المالي رغم أنه اتضح أن هذه السياسات تترتب عليها آثار مختلفة على معدلات الإدخار في البلدان التي تتفاوت فيها مستويات الدخل. ويبدو أن الأثر المترتب على الادخار ضئيل ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل ويرجع ذلك أساساً إلى أن الأفراد من ذوي الدخل المنخفض لا يلجأون إلى خفض الاستهلاك وزيادة الادخار عندما تتجه معدلات الفائدة إلى الارتفاع^(٤). وهناك عامل آخر يؤثر في عمليات الادخار في البلدان النامية هو تغير الهيكل العمري لسكانها. فنتيجة لانخفاض معدلات الولادات يتوقع أن تنخفض إلى حد كبير نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً أو الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ عاماً^(٥). ويتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة معدلات الادخار. بيد أنه في كثير من البلدان الأفريقية سيكون الأثر الإيجابي لهذا التحول الديمغرافي محدوداً في الوقت الحالي لأن انخفاض معدلات الولادات كان ضئيلاً ولم يحدث إلا مؤخراً.

باء - تحويلات الموارد الدولية إلى البلدان النامية

١ - الادخار من أجل التمويل الدولي واقتناؤه من قبل البلدان النامية

٧ - تدخر الاقتصادات المتقدمة النمو ككل، عادة، أكثر مما تستثمر محلياً وتحول الفائض إلى الخارج في شكل استثمارات وقروض ومنح من القطاعين العام والخاص. ففي الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥ بلغ متوسط صافي التحويلات ٠,٧ في المائة تقريباً من مجموع ناتجها المحلي الإجمالي وقد استوعبت معظم البلدان النامية^(٦). وكانت بعض البلدان المتقدمة النمو وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية قد استوعبت قدراً كبيراً من التحويلات الصافية للموارد من البلدان الأخرى، في حين أن بلداناً أخرى ولا سيما اليابان وألمانيا وبعض بلدان أوروبا الغربية الأخرى كانت من البلدان الموردة الصافية الكبيرة^(٧)، ولكن مع تجاوز المبالغ المحولة للمبالغ المستوعبة في معظم السنوات، فإن مجموع التدفق يتجه إلى حد كبير إلى الخارج.

٨ - ويعتمد مدى استمرار توفر عرض المدخرات من العالم المتقدم النمو لاستكمال المدخرات المحلية للبلدان النامية، أساساً، على نمو الادخار والاستثمار في البلدان المتقدمة النمو في المستقبل وكان معدل الادخار المحلي الإجمالي للاقتصادات المتقدمة النمو في النصف الأول من التسعينات يزيد عن ٢١,٥ في المائة في المتوسط وهو ما يقارب معدل النمو في منتصف الثمانينات. وبالرغم من انخفاض معدل الادخار في سنوات الكساد الأولى من فترة الثمانينات فقد انعكس ذلك بحلول عام ١٩٩٤. وكان أكبر تحول قد شهدته القطاع العام نظراً لتضخم العجز الحكومي أثناء فترات بطء النمو الاقتصادي. بيد أن مزيجاً من الانتعاش الاقتصادي في بعض البلدان واتباع سياسات لخفض العجز ساعد عموماً في تقليص العجز حتى أن حكومات البلدان المتقدمة النمو في مجموعها أصبحت مرة أخرى بحلول عام ١٩٩٤ مصدراً للادخار (أي

أن مستوى الإيرادات الحالية فاق مستوى الإنفاق الحالي)، كما عكست المدخرات الخاصة، التي تمثل إلى حد كبير التطورات الدورية اتجاهها المتدهور بدءاً من عام ١٩٩٢ واستمرت في الارتفاع سنوياً بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٤.

٩ - ولم يكن النمو السريع في النفقات العامة الذي أسفر عن حالات عجز مالي متزايدة متصلاً بالتطورات الدورية إلا اتصالاً جزئياً. وكانت هناك أيضاً اتجاهات أطول أجلاً شاع النظر إليها بوصفها اتجاهات لا يمكن أن تستمر. وهذا هو السبب في وضع برامج التثبيت المالي على نطاق واسع، وتوقع مزيد من الانخفاض في حالات العجز في الأعوام القادمة، على المدى القصير على الأقل.

١٠ - ورغم جهود التثبيت المالي، سيسلط التقدم السريع في أعمار السكان ضغوطاً متنامية على ميزانيات القطاع العام في البلدان المتقدمة النمو على المدى الأبعد. ومن المتوقع في الوقت الراهن أن يزداد الإنفاق العام على بنود مثل المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية زيادة حادة بازدياد نسبة الفئة المتقاعدة من السكان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تزايد نسبة المسنين بين السكان، الذين تميل معدلات ادخارهم إلى الانخفاض، يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في المعدلات العامة للادخار الخاص. وبالفعل فإن المدخرات الحالية للأفراد المتوقع أن يتقاعدوا في القرن المقبل تستأثر مباشرة بقدر من موجة الارتفاع الحالية في استثمارات الحافظات المالية في الأسواق الناشئة. وتشير الاتجاهات الديموغرافية الجارية إلى أن الضغوط التي سيسلطها تقدم السن بالسكان على كل من الميزانيات العامة ومعدلات الادخار الخاص ليست وشيكة الحدوث. بيد أنها قد تكتسب أهمية في عام ٢٠١٠ وما بعده^(٨).

١١ - ومن المرجح، على المدى القصير إلى المدى المتوسط، أن تتوافر في البلدان المتقدمة النمو موارد مالية لتحويلها إلى البلدان النامية بنفس معدلات الفائدة الحقيقية الجارية تقريباً. بيد أنه بحلول العقد الثاني من القرن المقبل، عندما تتناقص بصورة كبيرة قدرات البلدان المتقدمة النمو في مجال التحويلات الصافية قد يزداد عدد البلدان النامية التي تصبح مصادر صافية للمدخرات الدولية. لذلك، من الصعب التنبؤ على المدى الطويل بالمحصلة النهائية. ويتمثل الاعتبار الأكثر إلحاحاً في تحويل أكبر عدد ممكن من البلدان النامية إلى مناطق تجذب تدفقات المدخرات الدولية في العالم بغية نشر النمو الاقتصادي الآن بما يدعم لاحقاً العرض العالمي من المدخرات.

٢ - التكوين المالي للتحويلات الصافية إلى البلدان النامية

١٢ - تلقت البلدان المدينة الصافية من البلدان النامية تحويلات مالية صافية (أي، التدفقات الصافية إلى الداخل بعد سداد الفائدة والأرباح والتدفقات المالية المحلية الصافية إلى الخارج) قدرها ٨٧ بليون دولار في عام ١٩٩٦^(٩). وجاء المستوى العام للتحويلات الصافية في عام ١٩٩٦ مشابهاً للمستوى المتحقق في سنوات سابقة من التسعينات. وقد استخدم مبلغ ٣٥ بليون دولار، من إجمالي التحويلات الصافية، لتمويل الواردات من السلع والخدمات، وأضيف المبلغ المتبقي إلى الاحتياطيات الرسمية. وبنهاية عام ١٩٩٦، كان

مجموع الاحتياطات الرسمية في هذه البلدان قد بلغ ٤٦٥ بليون دولار، وهو ما يعادل الأموال اللازمة للواردات من السلع والخدمات ولسداد الفائدة الأجنبية وسداد الأرباح لما يقرب من أربعة أشهر.

١٣ - وكان ثمة تحويل صاف للموارد الرسمية إلى خارج البلدان النامية في عام ١٩٩٦، إذ قلت التدفقات الجديدة إلى الداخل من القروض والمنح الرسمية عن تدفقات الفائدة وأصول الديون إلى الخارج. وشكلت التحويلات الصافية إلى الخارج من خلال التدفقات الرسمية شذوذاً عن الأوضاع العادية بسبب سداد المكسيك مقدماً لبعض القروض الطارئة التي تلقتها فيما سبق من الدائنين الرسميين، حيث أعيد تمويل هذه القروض من خلال الاقتراض من القطاع الخاص. ومع ذلك ظل اتجاه التحويل الصافي من خلال كافة مصادر التدفقات الرسمية مجتمعة ومقاسة بالسعر الحالي للدولار، يتسم بالانخفاض البطيء.

١٤ - اقترن الحجم الكبير للتحويلات المالية الخاصة إلى البلدان النامية في عام ١٩٩٦ إلى حد ما بأسعار الفائدة المعتدلة في البلدان المتقدمة النمو، واستمرار التنوع، والنمو السريع لحافظات أوراق الاستثمارات المؤسسية، بالرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان هو الآخر في اتجاه صاعد قوي أيضاً. ومن العوامل التي شجعت على هذه التدفقات شيوع السياسات الاقتصادية الوطنية السليمة والنمو الاقتصادي القوي في عدد من البلدان النامية.

١٥ - وظل توزيع التدفقات المالية الخاصة إلى فرادى البلدان غير متساو إلى حد كبير. فقد استأثرت عشرة بلدان بما يزيد على ثلاثة أرباع مجموع التدفقات في عام ١٩٩٦. كما شكّل صافي التدفقات المالية الخاصة نسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي في البلدان المنخفضة الدخل (١,٥ في المائة في إحدى مجموعات البنك الدولي التي لا تضم الصين والهند) أصغر بكثير مما هي عليه في البلدان المتوسطة الدخل (٣,٢ في المائة)^(١٠). وما زال استبعاد معظم البلدان النامية المنخفضة الدخل من عداد البلدان التي تتلقى مبالغ كبيرة من الأموال الدولية الخاصة يشكل قلقاً خاصاً لأنه يتركها معتمدة على تدفقات مالية رسمية متضائلة باستمرار.

١٦ - والتجربة التي عاشتها أفريقيا في هذا المضمار تتناقض على الأغلب مع التجربة التي عاشتها آسيا وأمريكا اللاتينية. فمع عودة عدد من البلدان المثقلة بالديون إلى الاقتراض الخاص، استؤنف صافي التحويلات الخاصة إلى أمريكا اللاتينية في بداية هذا العقد وأصبح المصدر الغالب لصافي تحويلاتها المالية. وظلت هذه التحويلات قوية حتى بعد النكسة المؤقتة الناجمة عن الأزمة المالية المكسيكية التي حدثت في عام ١٩٩٤. وفي شرقي آسيا وجنوبها، فإن صافي الاستثمارات الخاصة، وإن يكن أكثر رجحاناً بالمقارنة مع الاستثمار الأجنبي المباشر، قد سيطر على صافي التحويلات المالية في التسعينات.

١٧ - وفي أفريقيا، وبعد مضي ما يزيد على عقد على السحب الصافي للأموال الخاصة، بدأ الاتجاه أخيراً بالتغير. فقد حدثت زيادة طفيفة في التدفقات المالية الخاصة إلى المنطقة في السنتين الأخيرتين، وإن كانت آتية من قاعدة صغيرة جداً. وبدأ التقدم المحرز في مجالات التشييد الاقتصادي الكلي، والإصلاح

الاقتصادي، والتحرير المالي، وإنشاء أسواق للأوراق المالية، وتكثيف برامج تحويل الملكية إلى القطاع الخاص، في عدد من البلدان الأفريقية بدأ باجتذاب التدفقات الأجنبية، بالرغم من أن المستثمرين ما زالوا يطالبون بالحصول على معدل عائدات أعلى مما هو عليه في مناطق نامية أخرى. وتركزت هذه التدفقات الخاصة في عدد صغير من البلدان (تركزت أساسا في تونس والجزائر وجنوب أفريقيا وغانا وكوت ديفوار ومصر والمغرب ونيجيريا). وتمثلت أسرع التدفقات المالية المتنامية في استثمارات حافظات أوراق مالية وقروض من مصارف تجارية، بالرغم من أن القروض تركزت في جنوب أفريقيا بصفة خاصة. وما زال الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل حوالي خمس صافي التدفقات الخاصة فقط ويتركز بشدة في قطاعي الطاقة والتعدين. غير أنه من المتوقع أن تشهد حافظات الأوراق المالية والاستثمار المباشر على السواء مزيدا من الارتفاع نتيجة لتصاعد تحويل الملكية إلى القطاع الخاص في عدد من البلدان.

١٨ - وقد أضحى الاستثمار الأجنبي المباشر، بصفة عامة، أكبر مكونات التدفقات المالية الخاصة إلى البلدان النامية، إذ تضاعف حجمها أربعة أضعاف تقريبا في التسعينات. ويعتبر هذا تطورا هاما لأن الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى كونه أحد مصادر التمويل، يمكن أن يعتبر وسيلة لنقل التكنولوجيا وسبيلا للوصول إلى أسواق التصدير الدولية. ويعكس النمو السريع للاستثمار الأجنبي المباشر زيادة عولمة إنتاج الشركات عبر الوطنية، من ناحية، والإصلاحات الاقتصادية في عدد متزايد من البلدان النامية، من ناحية أخرى، ولا سيما فيما يتعلق بتنظيم الاستثمار الأجنبي والتجارة وتحويل ملكية المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص.

١٩ - وفيما يتعلق بالبلدان التي لا تملك لغاية الآن إمكانيات كافية للوصول إلى التدفقات الخاصة، وبغية مساعدة البلدان النامية بصفة عامة في الاستثمار في المجالات التي لا تتطلب وجود مشاريع "صالحة للإقراض المصرفي" (مثل برامج القضاء على الفقر)، فإن التمويل الإنمائي الرسمي لا يزال مصدرا رئيسيا للموارد الخارجية. ومع ذلك، فإن معظم التدفقات الحاصلة في ظل العمليات الموحدة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف هي أساسا أموال خاصة. وتمثل الآلية الرئيسية في البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية في أن تلك المصارف تبيع سنداتها الخاصة إلى المستثمرين الخاصين ثم تقرض العائدات الآتية منها إلى البلدان النامية بأسعار فائدة أعلى قليلا. وبالنظر إلى أن سندات المؤسسات تكون مدعومة من قبل الحكومات التي تعتبر أصحاب أسهم فيها، فمن المفترض أن تكون هذه السندات منخفضة المخاطر. وغالبية المقترضين غير قادرين على الحصول على أموال طويلة الأجل بأسعار مماثلة في ظل ما لديهم من ضمانات. كما تساعد المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في تعبئة الأموال الخاصة لأغراض الاستثمار في المشاريع الإنمائية الممولة بصورة مشتركة. ويوفر الاشتراك المباشر المتعدد الأطراف ضمانا ضمينا، وفي بعض الأحيان ضمانا علنيا، ضد المخاطر. وثمة آلية مستقلة للتشجيع على التدفقات الخاصة تتمثل في بيع تأمين متعدد الأطراف للاستثمار ضد المخاطر غير التجارية التي قد يتعرض لها المستثمرون المباشرون في البلدان النامية، على النحو الذي يوفره البنك الدولي عن طريق وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف التابعة له^(١١).

٢٠ - وتتصل جميع الآليات الدولية المشار إليها أيضا بتدفقات الأموال بمقتضى شروط شبه تجارية. وثمة آليات أخرى هي عبارة عن قروض أو منح تساهلية للغاية تأتي بصورة مباشرة أو غير مباشرة من ميزانيات البلدان المانحة. وغالبية البلدان التي تتلقى هذا النوع الأخير من التدفقات ما زالت في مرحلة مبكرة نسبيا من التنمية وليس في قدرتها سوى استيعاب هذا النوع من التمويل على أساس شروط تساهلية للغاية. ومع ذلك، حدث مع نهاية الحرب الباردة ومع إيلاء البلدان المانحة أولوية عليا للاستقرار المالي، نوع من إعادة تقييم التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية في بعض البلدان المانحة. وبالإضافة إلى ذلك، أدى التمويل اللازم لحالات الطوارئ والمساعدات الإنسانية إلى إبعاد شطر كبير من التمويل عن برامج التنمية العادية منذ عام ١٩٩٠^(٢).

٢١ - وفي عام ١٩٩٦ بلغ حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٥٥,١ بليون دولار، وهو مبلغ يقل ٤ بلايين دولار تقريبا عما كان عليه في عام ١٩٩٥. وهذا يمثل نقصانا قدره ٤ في المائة بالقيم الحقيقية عن عام ١٩٩٥ وذلك في أعقاب انخفاض قدره ٩ في المائة في ذلك العام (انظر الجدول ٢). وتعتبر المعونة المقدمة من مصادر أخرى معونة ضئيلة، وإن تكن متنامية بالنسبة لبعض المانحين الجدد للبلدان النامية؛ ومع ذلك لم يبلغ مجموعها سوى ١,٥ في المائة تقريبا من جهد لجنة المساعدة الإنمائية في عام ١٩٩٥^(٣). وانخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية، كنسبة من مجموع الناتج القومي الإجمالي للبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، إلى رقم قياسي في عام ١٩٩٦ أيضا حيث هبطت إلى ٠,٢٥ في المائة فقط. وفي عام ١٩٩٦، تجاوزت أربعة بلدان (هي الدانمرك والسويد والنرويج وهولندا)، على غرار السنوات السابقة، هدف المعونة الذي قرره الأمم المتحدة والبالغ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وبالرغم من أن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية من بعض المانحين ظلت في انخفاض في التسعينات، فإن الولايات المتحدة بالذات تظل خير مثال على ذلك، وأكبر انخفاض حدث في عام ١٩٩٦ كان من جانب اليابان التي تعتبر أكبر المانحين فقد انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة منها بنسبة ٢٥ في المائة بالقيم الحقيقية. ورغم أن هذا الانخفاض يعزى بالدرجة الأولى إلى عوامل انتقالية، فمن المتوقع كذلك أن تحدث انخفاضات طويلة الأجل، استنادا إلى الميزانية الحكومية الموافق عليها.

الجدول ٢ - المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الدول الأعضاء

في لجنة المساعدة الإنمائية، ١٩٨٠-١٩٩٦^(١)

مبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	حجم المساعدة الإنمائية الرسمية (التغير في النسبة المئوية السوية)			المساعدة الإنمائية الرسمية/ الناتج القومي الإجمالي (نسبة مئوية)			
	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٩٦	١٩٨٥- ١٩٨٩ متوسط	١٩٨٠- ١٩٨٤ متوسط	
١٠٩٣	١٥,١-	٥,٢	٢,٥	٠,٢٩	٠,٤٢	٠,٤٨	استراليا
٦٤٠	١٤,٠-	١,٢	٩,٣	٠,٢٨	٠,٢٣	٠,٢٩	النمسا
٩٣٧	٦,٤-	٢٣,١	٣,٩-	٠,٣٥	٠,٤٦	٠,٥٦	بلجيكا
١٧٨٢	١٥,٤-	٩,٢-	٠,٦-	٠,٣١	٠,٤٧	٠,٤٥	كندا
١٧٧٣	١٠,٥	٢,٦-	٣,٣	١,٠٤	٠,٨٩	٠,٧٦	الدانمرك
٤٠٩	٩,٣	٨,١	١٤,٥-	٠,٣٤	٠,٥٤	٠,٢٩	فنلندا
٧٤٣٠	١١,٣-	١٢,٢-	٠,٨	٠,٤٨	٠,٥٩	٠,٥٣	فرنسا
٧٥١٥	٣,٨	٤,٥-	٠,٩-	٠,٣٢	٠,٤١	٠,٤٦	ألمانيا
١٧٧	١٤,٥	٢٩,٧	١٧,٤	٠,٣٠	٠,٢١	٠,٢٠	أيرلندا
٢٣٩٧	٣٣,٩	٤٢,٦-	٩,٧-	٠,٢٠	٠,٣٧	٠,٢٠	إيطاليا
٩٤٣٧	٢٤,٧-	١,٢	٠,٢	٠,٢٠	٠,٣١	٠,٣١	اليابان
٧٧	٢١,٦	٥,٩-	١٤,٤	٠,٤١	٠,١٨	٠,٢٠	لكسمبرغ
٣٣٠٣	٦,٢	١٠,٨	٠,٨-	٠,٨٣	٠,٩٧	١,٠١	هولندا
١٢٢	٧,٣-	١,٢-	٢,٧	٠,٢١	٠,٢٦	٠,٢٨	نيوزيلندا
١٣١١	٣,١	٤,٤-	١,١	٠,٨٥	١,٠٩	٠,٩٧	النرويج
٢٢١	١٥,٦-	٢٥,٠-	٨,٣	٠,٢١	٠,١٦	٠,٠٣	البرتغال
١٢٥٨	٨,٦-	٨,٢-	١٠,١	٠,٢٢	٠,١٠	٠,٠٩	اسبانيا
١٩٦٨	٧,٦	١٦,٨-	١,٨-	٠,٨٢	٠,٨٩	٠,٨٥	السويد
١٠٢١	١,٦-	٥,٩-	٣,٠	٠,٣٤	٠,٣١	٠,٢٧	سويسرا
٣١٨٥	٠,٨-	٦,٥-	١,٨	٠,٢٧	٠,٣١	٠,٣٧	المملكة المتحدة
٩٠٥٨	٢٠,٦	٢٧,٦-	٤,٤-	٠,١٢	٠,٢٠	٠,٢٤	الولايات المتحدة
٥٥١١٤	٤,٢-	٩,٤-	٠,٩-	٠,٢٥	٠,٢٣	٠,٣٤	المجموع

المصدر: لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(أ) البيانات المتعلقة بعام ١٩٩٦ هي بيانات أولية.

(ب) أسعار ومعدلات الصرف لعام ١٩٩٤.

(ج) أسعار ومعدلات الصرف للسنة السابقة.

٢٢ - وتعتبر النتائج المترتبة على ذلك حادة بالنسبة لأقل البلدان نموا التي تظل معتمدة بشدة على المساعدة الإنمائية الرسمية فيما يتعلق بالتمويل الخارجي. فقد ركزت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان الأقل نموا في النصف الأول من التسعينات وانخفضت بصورة ملحوظة بالقيم الحقيقية ولا سيما في عام ١٩٩٥^(٤). وانخفضت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، كنسبة من مجموع الناتج القومي الإجمالي للبلدان المانحة المقدمة إلى أقل البلدان نموا انخفاضا مطردا من نسبة ٠,٠٩ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٠,٠٦ في المائة في عام ١٩٩٥، أي أقل بكثير من هدف المعونة الذي قرره الأمم المتحدة لهذه البلدان البالغ ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمانحين.

٢٣ - وأدى تقلص ميزانية المعونة إلى نشوء صعوبات خاصة بالنسبة للمؤسسات المتعددة الأطراف. وبينما تعتبر المساهمات المقدمة إلى بعض الوكالات، مثل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، مساهمات طوعية فإن هناك حالات أخرى يوافق فيها المانحون على ترتيبات محددة لتقاسم الأعباء. وإذا كان لجوء أحد المانحين الرئيسيين إلى تخفيض مساهماته المقدمة إلى أي وكالة يمثل مشكلة فإن الأسوأ من ذلك أن تخفيضاً من ذلك القبيل يؤدي إلى تقييد التمويل المقدم إلى الوكالة من قبل المانحين الآخرين. ولهذا، وبغية التغلب على النتائج الضارة بالنسبة لتجديد بعض الأموال، جرى السعي إلى اتباع نهج جديدة للتمويل.

٢٤ - وقد اعتمد أحد النهج في مؤتمر التغذية الرابع للصدوق الدولي للتنمية الزراعية المعقود في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦. فقد كان هناك أساسا نظام قاس ثلاثي الفئات للعضوية في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (بلدان منظمة التعاون والتنمية في البلدان الاقتصادية، والبلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط وغير ذلك من البلدان النامية). وقد تغير هذا إلى هيكل أكثر مرونة تتمتع الدول الأعضاء بموجبه بنوعين من التصويت في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تساوي الأعضاء في التصويت، وأصوات قائمة على حجم مساهماتها.

٢٥ - وفي حالة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، التي تدير برامج إقراض غير تساهلية بالإضافة إلى برامج إقراض تساهلية، فإن بعض الأرباح الآتية من أنشطة الإقراض غير التساهلية يجري تحويلها حاليا إلى إقراض بشروط تساهلية. وقد حدث هذا بالفعل، على سبيل المثال، في عام ١٩٩٦ في مؤتمر التغذية الحادي عشر للمؤسسة الإنمائية الدولية وحدث أيضا في عام ١٩٩٧ في مؤتمر التغذية السابع للصندوق الإنمائي الآسيوي ومصرف التنمية الآسيوي (في الحالة الأخيرة، رصد أيضا اعتماد لزيادة المساهمات من بعض البلدان النامية في آسيا). بيد أن أحد النتائج الناجمة عن توظيف الأرباح في المرافق التساهلية، هي أنها تمنع المصارف من تقاسم الأرباح الآتية من عائداتها مع المقترضين بشروط تساهلية، وذلك في شكل تكاليف ورسوم أقل. ومن الواضح أن هناك حدودا لهذه الآلية.

ثالثا - تعبئة الموارد المالية

ألف - الحاجة إلى بيئة تمكينية

٢٦ - إن أنجع الوسائل لحصول الاقتصادات النامية على المدخرات الدولية، هي تبني سياسات تعزز تكوين رأسمالها المحلي وبالتالي مدخراتها أيضا. وهذه مسائل ترجع عموما إلى تصميم السياسات الداخلية. غير أن كثيرا من الخطوات الضرورية لتهيئة بيئة تمكينية من هذا القبيل، تتجاوز قدرة فرادى البلدان النامية وتقتضي بذل جهود دولية في مجال السياسات العامة^(١٥).

٢٧ - وينبغي أن تستهدف السياسات الداخلية المطلوبة لهذا الغرض، في جملة أمور، إقامة اقتصاد كلي مستقر والحفاظ عليه، بما في ذلك تحقيق مستويات يمكن تحملها للمديونية المحلية والخارجية. وبالنسبة للبلدان التي أدت تجاربها الماضية إلى تراكم قدر مفرط من الديون الخارجية، لا تكفي السياسة الوطنية في حد ذاتها لأن تعيد البلد إلى حالة ديون يمكن تحملها، ويلزم تقديم مساعدة دولية إليها لتخفيف عبء الدين^(١٦).

٢٨ - وبالإضافة إلى ذلك، يلزم توافر هياكل مادية واجتماعية ملائمة لتهيئة بيئة تفضي إلى وجود التزامات طويلة الأجل في مجال الاستثمار، وهذه غالبا ما تبرر تقديم مساعدة دولية للتمويل والمساهمة أيضا في بعض الأحيان في عملية التصميم. وينبغي أن تسعى السياسات أيضا إلى ضمان القيام باستثمارات بأسلوب يتفق مع الأهداف الوطنية والدولية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي عادة ما ترد بصورة تفصيلية في خطط وبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

باء - السياسة العامة للقطاع المالي المحلي

٢٩ - يربط القطاع المالي بين الذين يحتاجون إلى موارد مالية والذين لديهم فائض. وبالتالي، يقوم هذا القطاع بدور أساسي في تعبئة الموارد المالية اللازمة للتنمية. ومن الأهمية بمكان لتمويل استثمارات منتجة، وجود نظام مالي سليم، يكون فيه النظام المصرفي مأمونا، ويتم في إطاره استحداث آليات لتلبية احتياجات التمويل على الأمد الطويل.

٣٠ - ومع ذلك، فإن الجزء الأكبر من الأموال في القطاع المالي يستخدم في تمويل احتياجات قصيرة الأجل، ك رأس المال المتداول والتجارة الدولية وهلم جرا. والمصارف التجارية هي الوسيط المالي الرئيسي لتمويل مثل هذه الأنشطة، على الرغم من أن الأسواق المالية تقوم بدور متزايد لخدمة كبار المقترضين، حتى في البلدان النامية^(١٧). وتوفر المؤسسات المالية التمويل الطويل الأجل وعن طريق الأسواق، بما في ذلك بصورة متزايدة أسواق الأوراق المالية في البلدان النامية. وتقدم الحكومة و/أو المؤسسات المالية المملوكة

للحكومة أموالاً لاستثمارات طويلة الأجل وتتدخل بقدر أو بآخر في عمليات القطاع المالي الخاص في معظم البلدان. غير أن الاتجاه الرئيسي للسياسة العامة في هذا القطاع منذ الثمانينات هو تقليل دور الحكومة^(٩٨).

٣١ - وقد ألغت البلدان النامية القيود المفروضة على أسعار الفائدة، وحدثت من الائتمان الموجه حكومياً، وأنشأت صكوكاً جديدة لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل، وسعت إلى بناء هيكل تنظيمي وإشرافي أكثر فاعلية. أما التحرير المالي، مقترنا بإلغاء القيود على المعاملات المالية الدولية في بعض البلدان، فقد زاد أيضاً من درجة الإدماج في السوق المالية العالمية وكانت النتيجة الصافية لذلك، هي تخصيص أفضل الموارد المالية، من جهة؛ ومن جهة أخرى، تعرض النظم المالية التي ما زالت هشة إلى ضغوط مضاربات قوية مما أدى في كثير من الأحيان إلى حدوث أزمات مالية.

٣٢ - وبرزت قلة التعقل في التنظيم والإشراف، لا سيما في مواجهة ممارسات الإقراض السيئة، كعامل رئيسي في تقويض القطاع المالي. وفي كثير من البلدان، اقترن تحرير التدفقات المالية الخارجية بارتفاع أسعار الفائدة المحلية. واجتذب ذلك تدفقات كبيرة من الأموال غير المستقرة التي توظفها المؤسسات المالية في استثمارات مشكوك فيها، مما يزيد بالتالي من تعرض حوافظ قروضها للمخاطر عموماً. وفي كثير من الحالات، يوظف ارتفاع السيولة في مشاريع غير منتجة وقائمة على المضاربة، مما يؤدي إلى زيادة في القروض عديمة الأداء وارتفاع خطر عدم الملاءة المالية. وفي بعض الأحيان، تتكشف العيوب الموجودة في النظام المالي، وتنشأ أزمة نتيجة انتقال الأموال على نحو مفاجئ إلى الخارج، مما يخلق مشكلة سيولة خطيرة إذا كانت نسب الاحتياطي في النظام المصرفي منخفضة وغير مرصودة على النحو الكافي.

٣٣ - ونتيجة لحدوث أزمات مالية محلية عديدة في البلدان النامية في السنوات الأخيرة، وزيادة الرغبة في إدماج اقتصادات هذه البلدان في النظام المالي الدولي، سعت مجموعات دولية من المنظمين الماليين إلى وضع معايير متفق عليها للإشراف على القطاع المالي، بما في ذلك استحداث مجموعة من المبادئ الأساسية للإشراف المصرفي الفعال، واستراتيجية للاستقرار المالي في الاقتصادات السوقية الناشئة^(٩٩).

٣٤ - وحتى مع تطور القطاع المالي الرسمي وتعزيزه، فإنه نادراً ما يخدم الاقتصاد بأسره على النحو الكافي، وربما يجري، بوجه خاص، إغفال صغار المقترضين، مما يؤدي بهم إلى الاعتماد على قطاع مالي غير نظامي، يستمر بالتالي في القيام بدور الوساطة المالية في معظم البلدان النامية، و "مقرضو الأموال" رغم شهرتهم طوال التاريخ في استغلال عملائهم، يتحملون تكاليف منخفضة في المعاملات المتعلقة بتحويل القروض الائتمانية إلى وحدات إنتاج صغيرة الحجم (أصحاب الحرف، تجار يعملون لحسابهم وصغار المزارعين) لا يكون لديها عادة أي ضمان وتحتاج إلى مبالغ صغيرة جداً من الائتمان. ومع ذلك، ما زال هناك تركيز دولي متزايد على تعزيز الابتكارات المؤسسية في مجال التمويل الصغير الحجم. وعلى سبيل المثال، ما برح هناك اعتراف متزايد بأن إقراض مجموعات صغيرة من المقترضين في مجتمع محلي واحد يعد آلية كفؤة لتوفير التمويل اللازم للإنتاج بالنسبة لأفقر قطاعات المجتمع^(١٠٠).

رابعاً - التنمية وتمويلها في الألفية الجديدة

٣٥ - شهدت التسعينات تطوراً جديداً في التفكير بشأن طبيعة التنمية، إلى حد الإشارة أحياناً إلى "توافق الآراء العالمي الجديد بشأن التنمية". ونشأ هذا التوافق في الآراء الجديد نتيجة التجارب الإنمائية في العقود السابقة ونتيجة مناقشات حول قضايا التنمية، بما فيها تلك المناقشات التي جرت نتيجة تعاقب المؤتمرات العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة في النصف الأول من هذا العقد. وينعكس هذا التوافق في الآراء في عدد من البيانات الوطنية والدولية في مجال السياسات العامة، وأحدثها وأشملها، على سبيل المثال، خطة التنمية التي اعتمدها الجمعية العامة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (القرار ٥١/٢٤٠، المرفق).

٣٦ - واعتمدت لجنة المساعدة الإنمائية، التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من جانبها، بياناً جديداً في عام ١٩٩٦، يحدد الأهداف الرامية إلى توجيه المساعدة الإنمائية الرسمية لبلدانها الأعضاء في المستقبل^(٣١). وفي هذه المبادئ التوجيهية، استكملت اللجنة أهدافها التقليدية لتدفقات المعونة بأهداف فيما يتعلق بالنتائج. وتركز الأهداف الجديدة على الحد من الفقر في البلدان النامية وتحديد غايات في مجالي التنمية الاجتماعية والبيئية يتم الوفاء بها بحلول سنتي ٢٠٠٥ و ٢٠١٥ وهي مستمدة أساساً من المؤتمرات الدولية المعقودة تحت رعاية الأمم المتحدة في التسعينات.

٣٧ - وسجلت، بالتزامن، مع هذه التيارات الجديدة في التفكير والممارسة في مجال التنمية، وبارتباط جزئي معها، تغييرات أعمق في حجم وطبيعة التدفقات المالية العالمية. وكان أشد هذه التغييرات المذهلة، اندفاع التحركات الدولية لرأس المال الخاص، لا سيما زيادة مشاركة عدد من البلدان النامية في هذه التدفقات. كما أن زيادة الدور الممنوح لقوى السوق في عملية التنمية وما ترتب على ذلك من تحرير الأسواق وإلغاء القيود المفروضة عليها في كثير من البلدان النامية، قد حفز على تحقيق زيادات كبيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات أخرى لرأس المال الخاص على عدد من البلدان النامية.

٣٨ - وفي الوقت نفسه، فإن الكلل من تقديم المعونة بالإضافة إلى التقشف المالي في البلدان المتقدمة النمو، وكلاهما مرتبط بتزايد الشكوك حول كفاءة الدولة كأداة للتنمية، قد أسفرا معاً عن ذلك الاتجاه التنازلي في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المشار إليه أعلاه. وكادت النتيجة هو تحول في تكوين تدفقات تمويل التنمية من القطاع العام إلى القطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، وفي إطار التدفقات الرسمية، شهدت السنوات الأخيرة زيادة في النسبة المخصصة للاحتياجات الإنسانية العاجلة، مما أضر بالمخصصات اللازمة لأغراض التنمية الطويلة الأجل.

٣٩ - وزاد المجموع الصافي لتحويل الموارد إلى جميع البلدان النامية زيادة هائلة في العقد الأخير. إلا أن طبيعة وتوزيع هذه التدفقات وشروطها وأحكامها قد تغيرت أيضاً، مما أثار تساؤلات عما إذا كان النمط الجديد للتدفقات يتفق مع توافق الآراء الجديد للمجتمع الدولي بشأن التنمية ويتلاءم مع احتياجات البلدان النامية. ومن بين أوجه القصور المعترف بها عالمياً في زيادة التحويلات الخاصة، أنها أصبحت قاصرة على

مجموعة محدودة من البلدان، وإن كان عددها يزداد ببطء. وبالنسبة لبعض البلدان، حلت زيادة التدفقات الخاصة محل النقص في المساعدة الإنمائية الرسمية من الناحية المالية؛ وفي حالات أخرى، لم يكن الحال على هذا النحو، وأصبح انخفاض صافي التحويلات المالية عائقا للتنمية.

٤٠ - وحتى في حالة استمرار التحويلات أو زيادتها من الناحية المالية، من المحتمل أن يكون لتغير تكوين مجموع التدفقات إلى البلدان النامية آثار إنمائية. وبالنظر إلى مختلف أوجه القصور التي تعزى إلى أنشطة القطاع العام، من المحتمل أن يكون التحول من التمويل العام إلى التمويل الخاص مفيدا في كثير من الأحوال. ومع ذلك، فإن التمويل الخاص لا يجتذب بالضرورة جميع الأنشطة التي تعتبر من أوليات التنمية، بما فيها كثير من الأنشطة المطلوبة لتهيئة بيئة تمكينية لاجتذاب التدفقات الخاصة. وينطبق ذلك، على سبيل المثال، على النفقات التي إما أن يكون لها فترات مردود طويلة (كالهياكل الأساسية المادية) أو لها عائدات من المتعذر معايرتها من الناحية المالية (كالصحة) أو التعليم أو كلاهما. ولرأس المال الخاص دور يقوم به في جميع هذه المجالات، ولكن جزءا كبيرا من الزيادة في تدفقات رأس المال الخاص على البلدان النامية حاليا قد اتخذ شكل رأسمال ممثل بأوراق مالية وتدفقات قصيرة الأجل. وهما لا يستجيبان بالضرورة لأولويات التنمية، ويمكن أن يكون لهما عواقب تتسم بزعة الاستقرار بسبب تقلبهما. ولا تزال هناك حاجة كبيرة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية، لا سيما بالنسبة لأفقر البلدان.

٤١ - وأكد المانحون الرئيسيون مؤخرا من جديد الأهمية التي يولونها للوصول إلى أفقر البلدان^(٢٢). ومع ذلك، فإن التدفق الحالي للموارد بشروط ميسرة إلى هذه البلدان، يبدو أقل مما يعتبره الكثيرون مستصوبا. وعلى سبيل المثال، فإن مجموع التدفقات إلى أقل البلدان نموا، بالنسبة للبلدان المانحة كمجموعة، ظل باستمرار أقل من الهدف المحدد بنسبة ٠,٢ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي، وبالمثل، توصل المجتمع الدولي مؤخرا إلى اتفاق بشأن الوسائل اللازمة لمعالجة مشاكل الدين الخارجي الطويلة الأمد لأشد البلدان فقرا، ولكن لم يتم بعد تأمين المبلغ الكامل للموارد المقدر أنها مطلوبة لتنفيذ المبادرة المتعلقة بالبلدان شديدة المديونية. وبالمثل، ظل حجم الموارد المعبأة لعمليات التغذية المرتدة المتعاقبة للمساعدة الإنمائية الرسمية أقل مما كان مقترحا.

٤٢ - وقد ترغب الجمعية العامة في أن تنظر في وسائل لمعالجة هذه الانقسات وغيرها في آراء المجتمع الدولي فيما يتعلق باحتياجات التنمية والنمط الحالي لتدفقات الموارد العالمية.

الحواشي

(١) A/52/3؛ ستصدر بوصفها الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الملحق

رقم ٣ (A/52/3/Rev.1)، الفصل الثاني.

(٢) انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٧ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.97.II.C.1 و Corr.1)، الفصلان الأول والثاني.

(٣) توضيح هام: إذا تحقق تخفيض العجز على نحو يسبب تقلص أو ركود الدخل الكلي، ينخفض الادخار الشخصي ويغدو الأثر الصافي للتقلص الضريبي على مجموع الادخار المحلي أقل منه في أي حالة أخرى (للاطلاع على تحليل لممارسة الإصلاح الضريبي، انظر الدراسة الاقتصادية والاجتماعية العالمية، ١٩٩٧، الجزء الثاني).

(٤) انظر على سبيل المثال: Masao Ogaki, Jonathan Ostry and Carnien Reinhart "Saving behavior in low and middle income developing countries"، ورقة عمل أصدرها صندوق النقد الدولي في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

(٥) طبقا لتوقعات الأمم المتحدة للسكان فإن هذه النسبة في البلدان النامية سوف تنخفض من ٣٩,١ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٣٧,٨ في عام ٢٠٠٠ وإلى ٣٦,١ في المائة في عام ٢٠٠٥ (انظر التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ١٩٩٦، المرفق الثاني (سيصدر قريباً)).

(٦) هذه هي التدفقات الإجمالية وليس تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقل عن ذلك بكثير على نحو ما ترد مناقشته أدناه. كما أن البيانات المقدمة في هذا الباب تعرض استنادا إلى بيانات الحسابات القومية وليس إلى بيانات ميزان المدفوعات.

(٧) انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم ١٩٩٧ ... (الجدولان ألف - ٥ (على أساس بيانات الحسابات القومية) وألف - ٢٦ (على أساس بيانات ميزان المدفوعات)).

(٨) انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي Global Capital shortages: Real Threat or Pure Fiction، (باريس، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ١٩٩٦).

(٩) البيانات الواردة في هذا الفرع مستمدة من دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٧، ... ما لم يذكر خلاف ذلك، وهي تتفق مع مجموعات البلدان المستخدمة في الدراسة.

(١٠) انظر البنك الدولي، "التمويل الإنمائي العالمي"، ١٩٩٧، المجلد ١ (واشنطن العاصمة، ١٩٩٧)، الصفحة ٦. يعرف البنك الدولي البلدان المنخفضة الدخل بوصفها البلدان التي بلغ فيها نصيب الفرد الواحد من الناتج القومي الإجمالي ٧٦٥ دولارا أو أقل من ذلك في عام ١٩٩٥ ويعرف البلدان المتوسطة الدخل بوصفها البلدان التي تراوح فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بين ٧٦٦ دولارا و ٣٨٥ ٩ دولارا في عام ١٩٩٥.

(١١) توفر السلطات الوطنية لبعض البلدان مرافق مماثلة، مثل مؤسسة الاستثمارات الخاصة فيما وراء البحار في الولايات المتحدة الأمريكية.

- (١٢) ازدادت البرامج المخصصة لحالات الطوارئ من ٢ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ١٩٩٠ إلى ١٢ في المائة في عام ١٩٩٥ (انظر تقرير عام ١٩٩٦ للجنة المساعدة الإنمائية، التعاون الإنمائي، باريس، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ١٩٩٦)، الصفحتان ٩٧ و ٩٨.
- (١٣) استنادا إلى بيانات عام ١٩٩٥ (انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٧، الجدول ألف - ٣٢).
- (١٤) للاطلاع على مناقشة حول التطورات الأخيرة في ميدان المساعدة الدولية المقدمة إلى هذه البلدان، انظر تقرير الأونكتاد لعام ١٩٩٧، أقل البلدان نموا (منشورات الأمم المتحدة - سيصدر قريبا).
- (١٥) انظر، في هذا الصدد، الاستنتاجات المتفق عليها التي توصل إليها الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٧ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/1997/L.56).
- (١٦) انظر تقرير الأمين العام عن حالة ديون البلدان النامية في منتصف عام ١٩٩٧ (A/52/290).
- (١٧) من أمثلة هذا التمويل، السندات والأذون الحكومية في عدد كبير من البلدان؛ وتوجد إصدارات الأوراق التجارية أساسا في أسواق البلدان المتقدمة النمو، وكما هو الشأن بالنسبة للسندات الحكومية، يجوز التعامل فيها دوليا.
- (١٨) انظر، على سبيل المثال، Maxwell Fry, "In favour of financial liberalization", The Economic Journal, No. 107, May 1997, pp. 754-770.
- (١٩) انظر تقرير الأمين العام المعنون "التكامل المالي العالمي: دراسة مستكملة" A/52/406، الفرع الرابع.
- (٢٠) انظر إعلان وخطة عمل مؤتمر القمة المعني بالائتمانات الصغيرة، واشنطن العاصمة، ٢ - ٤ شباط/فبراير ١٩٩٧ (الصادر في نشرة أنباء البنك الدولي، ٦ شباط/فبراير ١٩٩٧، صفحة ١ - ٢ في النص الإنكليزي).
- (٢١) انظر لجنة المساعدة الإنمائية، Shaping the 21st century: the contribution of development co-operation (Paris, OECD, May 1996).
- (٢٢) انظر، على سبيل المثال، البلاغ النهائي لمؤتمر قمة دنفر للدول الثماني، دنفر، ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧، الفقرة ٥٩.
